الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية في الصومال
(نظرة حقوقية)

إعداد: وحدة الشؤون الأفريقية والتنمية المستدامة

دراسة تحليلية بعنوان

"الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الصومال .. نظرة حقوقية"

إعداد: وحدة الشؤون الأفريقية والتنمية المستدامة بمؤسسة ماعت

مقدمة:

تعاني الصومال من الصراعات الداخلية والحروب الأهلية وانتشار الفوضى في مختلف المناطق ما أدى إلى زيادة الأزمات الاقتصادية واستمرار التدهور الاقتصادي وتضخم حجم الديون الصومالية، وتزامن ذلك مع موجات الجفاف المتتابعة التي ضربت البلاد وأصابتها بخسائر بشرية واقتصادية خطيرة؛ وغياب وسائل مواجهة الكوارث، كما فقد الاقتصاد الصومالي جزءً كبيرًا من موارده من عوائد الزراعة والثروة الحيوانية التي تشكل المصدر الرئيسي والأكبر للدخل الصومالي.

إضافة إلى ما سبق فإن مؤشرات الجوع والتعليم والفقر والصحة تشهد انخفاض مستمر من وقت لأخر، علاوة على ذلك تعاني الصومال من تدهور الأوضاع الأمنية بسبب الحركات الإرهابية التي تنتشر في أغلب بقاعها، وقيامها بعمليات إرهابية تؤدي إلى خسارة أعداد كبيرة من الأرواح البشرية وتدمير المؤسسات.

كما أن الحكومة أيضًا تعاني الضعف بشكل واضح حيث فتحت أبوبها على مصرعيها أمام النظام القطري، ومنحتها الفرص للتوغل واعتلاء المناصب الإدارية والسياسية والعسكرية العليا في الدولة، ويتشكل التدخل القطري في المنح والمساعدات والوساطة القطرية الهادفة ظاهريًا لمساندة الشعب الصومالي، والتي أُثبت بعد ذلك دعمها المباشر لحركة الشباب الإرهابية في الصومال، وتمويلها لها منذ بداية هذا العقد.

يتناول التقرير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الصومال منذ عشر سنوات وبالتركيز على الثلاث سنوات الأخيرة مع بداية التدخل القطري في الصومال بشكل واضح، وأيضًا يناقش في النهاية الدور القطري في دعمه للإرهاب والذي يتناقض في الوقت نفسه، مع ما تحاول قطر تسويقه عن جهودها في دعم الاقتصاد والاستقرار في الصومال.

أولًا: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للصومال في العقد الأخير:

تعد أزمة الجفاف عام 2011 من أسوأ الأزمات التي مرت بيها الصومال، حيث أبادت ما يقرب من ربع مليون شخص وتسببت في تشريد ونزوح أكثر من ثلاثة ونصف مليون نسمة، إلى جانب ما أحدثته من كوارث اقتصادية بسبب موت ما يقرب من 90% من الماشية في بعض المناطق الصومالية لندرة المياه وتوقف الزراعة التي تعد مصدر غذائها الرئيسي، لذلك اعتمد الاقتصاد الصومالي للاعتماد على دعم المانحين والتحويلات المالية من الصوماليين بالخارج والبالغ عددهم آنذاك 1.2 مليون دولار تقريبًا، ومن ناحية أخرى عجزت الصومال عن سداد الديون المتراكمة، وتم تصنيفها من قبل صندوق النقد الدولي كأحد أكثر الشعوب فقرًا عالميًا، حيث يعيش الفرد على أقل من دولار ونصف في اليوم، وارتفعت معدلات البطالة لمستويات خطيرة بلغت 70%.

إلا أن الأوضاع الاقتصادية شهدت تحسنا طفيفًا منذ عام 2013 في ظل بعض الإجراءات والتطورات الإيجابية على الساحة ولكن بشكل ضعيف نظرًا لحالة عدم الاستقرار الأمني الناجمة عن وجود حركة الشباب، مع تكثيف صندوق النقد الدولي جهوده لتنمية القدرات الاقتصادية والمالية للصومال، وزاد الاهتمام العالمي بدعمها ومساندتها لاستعادة قوتها من جديد، أدي إلى تحقيق نسبة نمو قدرها 4.3% عام 2018 وفقا لتقديرات البنك الدولي[1].

مؤخرًا، في 2019 بلغت نسبة الفقراء نحو 80% من عدد السكان، ويعيش جزء كبير من السكان نحو 10%، فوق خط الفقر بقليل وهم على حافة الانزلاق إلى دائرة الفقر، و73% من الأطفال الأصغر من سن الرابعة عشر نحو نصف الصوماليين يعانون الفقر، وتعاني تقريبًا تسع من بين كل عشر أسر صومالية من الفقر في بعد واحد على الأقل من النقد أو الكهرباء أو التعليم أو المياه والصرف الصحي، كما تبلغ نسبة البطالة نحو 75% من إجمالي عدد السكان ويبلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي حوالي دولارين في اليوم تقريبًا، ورغم أن إجمالي عدد المساحات الصالحة للزراعة في الصومال تبلُغ حوالي 8 ملايين هكتار، إلا أن المزروع منها يمثل أقل من 1% ما يؤدي إلى أنها لا تغطي سوى 20% فقط من السوق المحلي.

وفي أغسطس الماضي أثر هطول أمطار غزيرة على سلسلة جبال إثيوبيا المنبع الرئيسي للنهري جوبا وشبيلي وبحسب وحدة الإنذار المبكر بوزارة الشؤون الإنسانية وإدارة الكوارث، فإن مستويات منسوب النهرين، في ارتفاع متواصل والذي يزيد احتمالية حدوث فيضان قريب قد تغرق القرى والبلدات، ويقدر عدد النازحين بسبب الفيضانات في الصومال، بأكثر من 650 ألف شخص، في جميع أنحاء البلاد، منذ بداية 2020، حسب مفوضية اللاجئين التابعة للأمم المتحدة،

[1] صفاء عزب، الاقتصاد الصومالي بين الطموحات والتحديات، الصومال الجديد، 13 مارس 2019، https://alsomal.net/

كما يزيد من احتمالية زيادة نسبة الجوع في نتيجة لتدمير البيوت.[2] وفيما يلي نرصد بعض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية المتأثرة في الصومال:

أ. الحق في التعليم

يعاني هذا القطاع من تراجع شديد، حيث يشكل عدد الأطفال الملتحقين بالمدارس نحو 40% فقط من إجمالي عدد الأطفال، وأكثر من ثلاثة ملايين طفل في الصومال خارج المدرسة، كذلك فإن الآباء غير قادرين على تمويل تعليم أطفالهم، إلى جانب الفقر والمخاوف المتعلقة بالأمن أيضًا وهو أحد الأسباب المهمة التي تمنع الآباء من تسجيل الأطفال، كما يستمر الصراع المستمر والكوارث الطبيعية في تشريد الأطفال والأسر، مما يجعل من الصعب عليهم مواصلة الدراسة.[3]

ب. الحق في الغذاء:

فوفقًا لمنظمة الفاو، فإن نحو 5 مليون صومالي يعانون من انعدام الأمن الغذائي وذلك منذ عام 2015م، بينما يرفع صندوق النقد الدولي ذلك العدد إلى 6 مليون نتيجة الجفاف الذي يؤثر سلبًا على القطاع الزراعي المنهار بشكل كبير، وفي يناير 2020 كانت عواقب ارتفاع درجة حرارة كوكب الأرض كبيرة، حيث أجبر الجفاف أكثر من 2.5 مليون شخص على ترك منازلهم حيث أصبحت أراضيهم الزراعية قاحلة.[4]

كما تعاني البلاد أيضًا من زيادة معدلات مؤشر الجوع حيث تعود المشكلة إلى عام 2018، حيث جاءت أمطار أكتوبر – ديسمبر بمعدلات متدنية، قبل بداية موسم جفاف قاس بدأ في وقت مبكر، خلال شهري أبريل وأوائل مايو، وقد أدى إلى نقص كبير في إنتاج المحاصيل والماشية لشهر يوليو، نقص ما يعادل حوالي 60% من إجمالي إنتاج الحبوب في الصومال، وفقا لآخر تحليل أجرته الأمم المتحدة أدى إلى الجوع وسوء التغذية الحاد، ويقدر عدد الذين يعانون من الانعدام الشديد للأمن الغذائي بنحو 2.2 مليون شخص.

---

[2] نور جيدي، فيضانات الصومال.. منازل مدمرة ونازحون بالآلاف (تقرير)، 2 سبتمبر 2020، https://www.aa.com.tr/

[3] UNICEF, Somalia Education, https://www.unicef.org/somalia/education

[4] الجزيرة، اجتاحها الجفاف: أرض زراعية قاحلة في الصومال، 22 يناير 2020، https://www.aljazeera.com

بالإضافة إلى أن حصاد الحبوب في الصومال لعام 2019 يعد الأسوأ منذ عام 2011، في وقت تؤثر فيه المجاعة على الموارد الشحيحة أصلًا، حسبما أعلنت منظمة الفاو أن "الصدمات المناخية" وأنماط الطقس المتقلبة كأكبر الأسباب.[5]

كما أثرت ظروف الجفاف على مناطق أخرى تنتج المحاصيل الرئيسية، بما في ذلك "حزام الذرة" في منطقة الخليج، والذي يمثل أكثر من نصف إنتاج الذرة الرفيعة في البلاد خلال موسم غو المطري، و "حزام اللوبيا" في منطقة شيبلى الوسطى ومودوج وغالغادود[6]، ومع بداية 2020 في فبراير انتشر الجراد وهي الموجة التي تهدد ما يزيد على 10 ملايين نسمة في أنحاء المنطقة بأزمة جوع حادة، وتنمو بشكل كبير في منطقة بونتلاند.[7]

ج. الحق في الصحة:

ووفقًا لمنظمة الصحة العالمية أدى الجفاف المستمر إلى تفاقم المجاعة والمرض وانعدام الأمن الصحي، فقد أدى الجفاف في الصومال إلى هلاك المحاصيل والماشية، مما تسبب في تضور أكثر من 3.3 مليون شخص كل يوم جوعًا، وقد أدى الجفاف أيضًا إلى نقص المياه النظيفة ووقوع أكبر فاشية للكوليرا تشهدها الصومال في السنوات الخمس الماضية، حيث بلغت حالات الإصابة بها أكثر من 36000 حالة، وحوالي 690 حالة وفاة حتى الآن في عام 2017 وحده. كما آخذت حالات الحصبة في التزايد، حيث تم الإبلاغ عن حوالي 6500 حالة ، 71% منها من الأطفال دون سن الخامسة.[8]

احتلت الصومال المرتبة 194 من بين 195 دولة في مؤشر جونز هوبكنز للأمن الصحي العالمي لعام 2019 وسجلت صفرًا في الاستعداد للطوارئ والاستجابة للطوارئ وممارسات مكافحة العدوى والحصول على الرعاية الصحية، وبحلول 2020 فوفقًا لوزيرة الصحة إن البلاد تفتقر إلى المعدات الأساسية لهذا النوع من العناية المركزة التي يحتاجها مرضى كوفيد –19، حيث يتوفر أقل من 20 سريرًا في وحدات العناية المركزة.[9]

---

[5] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الفاو، الفاو تحذر من الجفاف الكارثي في الصومال حيث يواجه أكثر من 2 مليون شخص الجوع الشديد، 15 مايو 2019، http://www.fao.org/

[6] UN News, 6 September 2019, الصومال: أسوأ محصول منذ عام 2011، وتوقعات بمعاناة أكثر من مليوني شخص من الجوع https://news.un.org/

[7] اليوم السابع، الجوع يهدد 10 ملايين شخص فى الصومال بسبب الجراد.. خبراء يكشفون الأسباب، 9 فبراير 2020، https://www.youm7.com/

[8] منظمة الصحة العالمية، منظمة الصحة العالمية تدعو إلى اتخاذ إجراءات فورية لإنقاذ الأرواح في الصومال، 11مايو 2017، https://www.who.int/

[9] ABDI GULED and MOHAMED SHEIKH NOR, In Somalia, coronavirus goes from fairy tale to nightmare, AP News, March 29, 2020, https://web.archive.org/

ثانيا– أثر التدخل القطري على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الصومال:

أ. الدعم القطري للإرهاب: أول عراقيل التمتع بالحقوق كافة

يحمل التحرك القطري في طياته بذور انهيار الصومال، من خلال انتهاج الدوحة سياسات تضر بالأساس سيادة الدولة الوطنية الصومالية تجسدت في دعم الحركات والجماعات المسلحة، وبعض الدول العربية قامت بمقاطعتها – (مصر، السعودية، والإمارات، والبحرين) – نتيجة رعايتها للإرهاب وانتهاجها سياسات عدائية أضرت بالأمن القومي العربي، وفي هذا السياق ترى واشنطن أن الدوحة تدعم عدد من الجماعات الإرهابية مثل "حركة شباب المجاهدين" الإرهابية عبر تلقيها دعمًا ماليًا بواسطة بعض رجال على رأس هؤلاء القطري عبد الرحمن بن عمير النعيمي، الذي تربطه حسب تقرير لوزارة الخزانة الأميركية علاقة وثيقة بزعيم حركة الشباب حسن عويس، وحول النعيمي نحو 250 ألف دولار في عام 2012 إلى قياديين في الحركة، مصنفين على قوائم الإرهاب الدولية.[10]

كما برهنت بعض الوثائق على موقع "ويكيليكس" عن تورطها في مساعدة هذا التنظيم، عندما طالبت واشنطن من تركيا الضغط على الدوحة لوقف الإمدادات المالية لهذه الحركة في 2009 هذا بجانب رغبتها في السيطرة على الأجهزة الأمنية، من خلال تعين بعض التابعين لها في مراكز قيادية داخل المؤسسات الصومالية المسئولة عن إدارة الدولة خاصة داخل الجيش والشرطة، وبناء على اقتراح قطر، قام فرماجو بتعيين فهد ياسين، لرئاسة وكالة المخابرات والأمن الوطنية الصومالية، وهو صحفي سابق بشبكة الجزيرة، تم تعينه تحت الوصاية القطرية، بالرغم من رفض معظم الدول الأفريقية التعامل معه نتيجة دعمه للمنظمات الإرهابية باستخدام المال القطري، علاوة على سجله الإرهابي، وتطويق العميد "عبد الله عبد الله" لإقصائه من جهاز المخابرات الصومالية تمهيدًا للسيطرة على الأجهزة الأمنية، وقام ياسين بتفكيك الركائز الأساسية لوكالة NISA، واستبدل بشكل منهجي العملاء المحترفين وذوي الخبرة بآخرين من المتدربين الهواة، والذين عملوا بشكل فعال كمنفذ عمليات لصالح المخابرات القطرية في منطقة القرن الأفريقي.[11]

إن وجود مصلحة لبعض الدول الإقليمية في استمرار تهديد حركة شباب المجاهدين، ومواصلة تقديم الدعم المالي لها لتحقيق مصالح سياسية واستراتيجية في الصومال ومنطقة القرن الأفريقي، وقد ظهر ذلك جلياً في الدور القطري الداعم للحركة والحريص على استمرارها دورها.

---

[10] سكاي نيوز عربية، تقارير: قطر ساهمت بتمويل حركة الشباب بالصومال ,8 يوليو 2017 https://www.skynewsarabia.com/ ,

[11] أحمد محمود، "خبراء: مساعدات قطر للصومال مخطط لتحويل جيشها لـ"مرتزقة"، صحيفة العين الإخبارية، 2018/10/14. https://al-ain.com/article/qatar-somalia-army-helps-brotherhood

ب. التدخل القطري في الحياة السياسية وأثره على الاقتصاد والاجتماع

وفي فبراير 2017، بعد انتخاب محمد عبد الله فارماجو رئيساً للصومال، وبعد انقضاء أربعين شهراً من فترة حكم فارماجو أصبح الصومال في حالة أسوأ بكثير مما كانت عليه قبل توليه الرئاسة، وبعد تحالف فارماجو مع قطر، يمكن ملاحظة الدور الذي تمارسه الدوحة على كل جوانب الحياة الصومالية، حيث تأثرت على سبيل المثال السياسية الخارجية للصومال بما يتناسب مع التوجه القطري، إلى جانب الدعم الحكومي تشهد مقديشيو حالة إغلاق بسبب التهديدات الإرهابية المتزايدة المدعومة من الدوحة، أكثر منها بسبب دواعي الحفاظ على الصحة العامة، لقد تدهورت الأوضاع الأمنية بشكل رهيب وانهار الاقتصاد، في نفس الوقت الذي ينفرط فيه عقد الولايات الفيدرالية، جنبًا إلى جنب مع تشتت في السياسة الخارجية، كما أصيبت المؤسسات الوطنية بالشلل.

بالإضافة إلى ما سبق القوات المسلحة الصومالية، التي كانت قد خطت قبل عام 2017 خطوات على الطريق لتصبح قوة مختصة وواسعة النطاق ومهنية، للاضطلاع بدورها المسموح به قانونًا للدفاع عن الصومال شعبًا ودولة وتكون حصنًا ضد عمليات العنف وجرائم القتل، التي يقوم بها تنظيم الشباب، إلا أن القوات المسلحة تحولت حاليًا إلى قوة شبه عسكرية تابعة للمخابرات تحت سيطرة من فهد ياسين، اقتصر دورها على مضايقة وترهيب المنافسين السياسيين والمعارضة ضد النظام، والتضيق على المجتمع المدني وممارساته، دون التركيز على حقوق الشعب الاقتصادية والاجتماعية.

ج. عرقلة أدوار المانحين في الصومال وتأثيره على الحقوق الاقتصادية

أعلن محمد مرسي الشيخ، وزير الدفاع الصومالي في إبريل 2018 عن وقف برنامج تدريب عسكري إماراتي معللًا أن الحكومة سوف تتولى دفع رواتب المجندين وليست بحاجة إلى دعم إماراتي، برغم أن الصومال يعاني من أزمة اقتصادية صعبة، لكن ذلك التحول المفاجئ بدأ يأخذ منحنى التوتر منذ قرار الدول الأربع (مصر والإمارات والسعودية والبحرين) بمقاطعة قطر بسبب تمويلها للإرهاب، لكن في الوقت الذي تمد فيه الإمارات يدها بالدعم، للشعب الصومالي، كان للرئيس محمد عبدالله فرماجو وللحكومة الصومالية، رأي آخر وأجندة أخرى تعارض مصالح الشعب الذي عانى من ويلات الحرب، أقدمت الحكومة الصومالية على تعطيل اتفاق موقع بين موانئ دبي العالمية مع حكومة أرض الصومال لتطوير مشروع منطقة اقتصادية حرة تتكامل مع مشروع تطوير ميناء بربرة، بحيث يصبح الميناء إقليميًا محوريًا ومعبر رئيسي لمختلف البضائع المستوردة من الأسواق الإقليمية والعالمية ويجذب المستثمرين ويسهم في تنويع الاقتصاد وخلق المئات من فرص العمل.

تدخلت حكومة فرماجو، مدفوعة بدعم قطري، وحاولت تعطيل الاتفاق وعدم الاعتراف به، ولم يتوقف تصعيد الحكومة في مقديشو عند هذا الحد بل اخترقت القوانين والمواثيق الدولية، باحتجاز السلطات الأمنية الصومالية للطائرة المدنية الخاصة المسجلة في دولة الإمارات في مطار مقديشو الدولي، وعلى متنها عناصر قوات الواجب الإماراتية، ومصادرة المبالغ المالية المخصصة لدعم الجيش الصومالي ودفع رواتب المتدربين الصوماليين، وعدد من الأسر الفقيرة، وأطباء مستشفى زايد بمقديشو، مما أدى بدوره إلى تقليص الدعم الإماراتي للصومال.[12]

كما نشرت صحيفة "نيويورك تايمز"، تسجيلًا صوتيًا لمكالمة هاتفية في عام 2019 يتضح خلاله أن السفير القطري في الصومال يتحدث عن هجوم انتحاري مع رجل الأعمال المقرب من الأسرة الحاكمة خليفة قايد المهندي، حول التدبير لهجوم إرهابي كمناورة لضرب المصالح التجارية في الصومال، وأثبت ذلك التسجيل المؤرخ في 18 مايو 2019، الذي جاء بعد نحو 8 أيام من هجوم إرهابي وقع في "بوصاصو" بإقليم "بونتلاند"، أن الهجوم الإرهابي الذي دعمته الدوحة بانفجارات في ذلك الإقليم لتعزيز مصالح قطر بطرد منافستها الإمارات العربية المتحدة، من إدارة ميناء المدينة، لعدم تجديد العقد المبرم ودخول قطر في إدارة الميناء بسبب الامارات، معترفًا صراحةً بأن بلاده وراء الهجوم .[13]

كذلك، قررت دولة الإمارات في 2018 إغلاق مستشفى الشيخ زايد بالعاصمة الصومالية مقديشو، دون أن يصدر تصريح رسمي حول هذا الأمر من الدولة، وذلك بعد أن صادرت السلطات الصومالية مبالغ مالية على متن طائرة إماراتية بمطار آدم عدي في مقديشو، كما أن جزءًا من هذه الأموال كان مخصصًا لأدوية ورواتب موظفي المستشفى، واحتجاز السلطات الصومالية للطائرة الإماراتية تسبب في أزمة دبلوماسية بين الإمارات والصومال، إلى أن هذه الإجراءات اتخذتها حكومة الصومال بتحريض من قطر.[14]

د. التأثير على القطاعات الاقتصادية في البلاد:

1- **قطاع السياحة:** لا جدل أن الإرهاب يؤثر على **قطاع السياحة** في أي بلد في العالم. وعلى سبيل المثال، ففي أغسطس الماضي وقع التفجير الانتحاري بفندق "إيليت" المطل على الساحل شرق مقديشو، أعقبه تبادل إطلاق نار كثيف بين حراس الفندق ومسلحين، أعلنت السلطات الصومالية آنذاك أنه أسفر عن 17 قتلى و30 جريحا، وأيضًا قتل مسؤول في وزارة الأعلام والسياحة، ولاحقا أعلنت حركة "الشباب" مسؤوليتها عن

---

[12] حفريات، الإمارات تتمسك بدعم الشعب الصومالي رغم مؤامرات حكومته، 17 إبريل 2018، https://bit.ly/3ca7ivL

[13] هايدي صبري، إذاعة فرنسية: قطر تستخدم الإرهاب في الصومال لفرض نفوذها بدعم تركي، 28 يوليو 2019، العين الإخبارية، https://al-ain.com/

[14] العين الإخبارية، صحة الإمارات تغلق مستشفى الشيخ زايد بالصومال، 16 إبريل 2018https://bit.ly/2ZI7GN9

التفجير الانتحاري للفندق في مقديشو.[15] وهو ما يؤثر بالضرورة على تراجع حركة السياحة في مقديشو تخوفًا من الأوضاع الأمنية.

2- **الفساد المستشري:** في إطار الفساد المستشري في الأجهزة الحكومية والإدارية في الدولة، لاسيما المؤسسة العسكرية، وهو ما يسمح للإرهاب بالتغلغل داخل تلك المؤسسات وتجنيد عدد من مسؤوليها، كما يمنع القوى الدولية من تقديم المساعدات المالية خوفًا من شبهات الفساد مثلما فعلت الولايات المتحدة في أواخر عام 2017 بتعليق مساعداتها للجيش الصومالي.[16]

3- **التأثير على التعليم:** في 2 سبتمبر 2018 أعلنت الشرطة الصومالية أن انتحاريًا شن هجومًا بسيارة مفخخة على مبنى حكومي في العاصمة مقديشو أدى إلى انهيار مدرسة مجاورة، وأعلنت حركة الشباب مسؤوليتها عن الهجوم.[17] قد أثر ذلك بشكل مباشر على زيادة تدني التعليم في المنطقة أثر تردي الوضع الأمني وخوف الآباء على أطفالهم بعد انفجار المدرسة.

خاتمة

مما سبق يظهر جليًا تأثير التدخل القطري المباشر والغير مباشر على تدني الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الصومال، على عكس ما تسعى قطر إلى إظهاره من خلال دعمها المُعلن للنظام الحاكم في الصومال، حيث يؤثر دعم قطر لفصيل الشباب الإرهابي على تدهور التعليم وتدمير المدارس من خلال عدم استقرار الوضع الأمني وزيادة العمليات الانتحارية للحركة الإرهابية التي تستهدف مقار المؤسسات الحكومية والإدارية في الدولة، بما في ذلك التأثير المباشر على السياحة. كما أثرت قطر أيضًا على المؤسسات الحكومية لتحقيق أهدافها من خلال اختلاق الخلافات مع المانحين الدوليين مما أدى إلى تراجع الدعم الدولي للصومال التي هي بحاجة ماسة له في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية يومًا بعد يوم، لتكون هي الداعم المسيطر ولها اليد العليا في التأثير على سياسات الصومال، علاوةً إن عدم استقرار الوضع الأمني في الصومال أثر بشكل مباشر على تراجع المشروعات الاستثمارية في الداخل الصومالي، وتراجع الشركات عن استكمال مشروعاتها نتيجة للتهديد الذين يتعرضون له من قبل الجماعات الإرهابية التي تغذيها قطر.

---

[15] نور جيدي، ارتفاع قتلى التفجير الانتحاري في مقديشو إلى 17، الأناضول، 17 أغسطس 2020، https://www.aa.com.tr/

[16] Claire Felter, Jonathan Masters, and Mohammed Aly Sergie, Al-Shabab, Council on Foreign Relations, 10 January 2020, available at: https://on.cfr.org/2OV0eZq

[17] انهيار مدرسة في هجوم انتحاري وسط العاصمة الصومالية مقديشو، بي بي سي، على الرابط التالي: https://www.bbc.com/

التوصيات:

وفقًا لما سبق ذكره من الدور القطري المباشر والغير المباشر في التأثير على عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الصومال، توصي مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان بعدد من التوصيات:

1- على الحكومة الصومالية المبادرة بمحاولة الوصول لحلول سلمية للنزاعات الداخلية بينها وبين والأقاليم المختلفة من خلال الحوار السياسي، وليس من خلال سياسات الاستبعاد والتضييق التي أثبتت على مر التاريخ فشلها في التوصل إلى حل مناسب، وذلك لمنع تغلغل قوى إقليمية أو دولية بشكل مبالغ وترسيخ دورها وانتشار أذرعها في جميع الدولة.

2- على دولة الصومال الحد من التدخلات القطرية في مؤسسات الدولة، ولا سيما بالمؤسسة العسكرية والاستخباراتي والتوقف عن تسيس دورها بما يتناسب مع اتجاه سياسة الدولة، ليتسنى لها مواجهة هجمات حركة الشباب الإرهابية بدلا من التضييق على المعارضين من المجتمع المدني.

3- الحرص على تعيين الكفاءات الصومالية الجديرة بقيادة مؤسسات الدولة والحريصة على محاولة تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد والسير على طريق التنمية، على أن تتمتع هذه الشخصيات بثقة وشرعية البرلمان الوطني.

4- على الحكومة تركيز كافة جهودها على التحالف والتعاون مع حكام الأقاليم الصومالية، والسعي لتعميم نموذج أرض الصومال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحتى الأمنية.